



السادة/ البورصة المصرية
قطاع الإفصاح
عناية الاستاذ/ شريف فهمي

تحية طيبة وبعد

نتشرف ان نرفق لسيادتكم محضر الجمعية العامة غير العادية (موثق) المنعقدة يوم الخميس
الموافق ٢٠٢٢/١١/١٧

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

العضو المنتدب التنفيذي للشركة

(علي محمد علي السيد)



مع الحياتي لسيادتكم



محضر اجتماع
"الجمعية العامة غير العادية"
"المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/١١/١٧"

• إنه في تمام الساعة الرابعة بعد عصر يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/١١/١٧ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ وذلك بمقر الشركة القابضة للنقل البحري والبري (٧١ طريق الحرية- الإسكندرية) برئاسة السيد اللواء بحري/خالد عبد العزيز سليمان سيد أحمد "رئيس الجمعية العامة للشركة ورئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ وبحضور كل من :-

• أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ :

- السيد الاستاذ /على محمد على السيد
- الاستاذة الدكتورة/ ميادة عبد القادر أحمد
- السيد/ محمد رمضان أحمد حسين
- السيد/ عبد اللطيف محمدى أحمد قاييل
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة

• الجهاز المركزي للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات النقل البحري) :

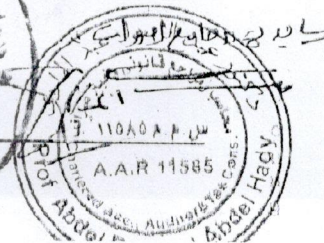
- السيد المحاسب/ أشرف عادل الغنودور وكيل الوزارة- نائب أول مدير الإدارة
- السيد الاستاذ الدكتور/ عبد الرسول عبد الهادي عبد الرسول مراقب الحسابات (خارجي)
- الجهاز المركزي للمحاسبات :

• الإدارة المركزية العامة لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء بقطاعات الخدمات العامة) :

- السيد المحاسب/ محمد عبد القادر محمد وكيل الوزارة- رئيس قطاع النقل الخارجى
- مركز معلومات قطاع الاعمال العام بوزارة قطاع الاعمال العام :

- السيد المحاسب/ أحمد فتحى حمادة
- السيدة المحاسبية/ تجارة محمد منصور
- القائم بأعمال قطاع الشركات التابعة
- مدير عام شعبة النقل

مدير الجمعية العامة غير العادية





• مساهمي القطاع الخاص (أفراد وأشخاص اعتبارية) :

عدد الأسهم	الإسم	م
	ممثلى الشركة القاضة للنقل البحرى والبرى السيد اللواء أ.ح/عبد المطلب المتولى خضر العضو المنتدب التنفيذى	١
١٠٢,٣١٤,٢٢٩ سهم	السيد اللواء بحرى أ.ح/ محمد طارق عباس السيد العضو المنتدب للنقل البحرى	٢
	السيد الدكتور/ نصر أحمد محمود سالم رئيس قطاع الشؤون المالية	٣
	السيد الاستاذ/ أسامة أحمد حامد الجزار رئيس قطاع الشؤون القانونية	٤
١٥٨٠ سهم	اللجنة النقابية للعاملين بالشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ	٥

• افتتح السيد اللواء بحرى / خالد عبد العزيز سليمان سيد أحمد - رئيس الجمعية العامة للشركة ورئيس مجلس إدارة غير التنفيذى للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ الاجتماع :

بسم الله الرحمن الرحيم

مرحبا بالسادة الحاضرين •• ممثلى الشركة القاضة للنقل البحرى والبرى ، وممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات بإدارة مراقبة حسابات النقل البحرى وبالسادة / ممثلى الإدارة المركزية العامة لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء بقطاعات الخدمات العامة •• وبالسادة / ممثلى مركز معلومات قطاع الأعمال العام بوزارة قطاع الاعمال العام ، والسادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ •• والسادة الحضور الافاضل •

• **تعيين أمين سر الجمعية وجامعى الأصوات :**

فى بداية الاجتماع ذكر السيد اللواء بحرى / خالد عبد العزيز سليمان سيد أحمد - رئيس الجمعية العامة بأن أمين سر الجمعية وجامعى الأصوات للشركة على النحو الأتى :-
تعيين السيد / إبراهيم عبد المنعم إبراهيم

المشرف على الإدارة العامة لشئون المجلس
والعضو المنتدب (أمين سر الجمعية)
مدير عام الادارة العامة للشؤون القانونية

سكرتيرتان

(جامعى أصوات)

• **تعيين كل من السيد / علي فهمى أحمد
والسيد / ماجدة عبد الرحمن محمد**

مخبر الجمعية العامة غير العادية



• نسبة حضور الجمعية :

أفاد جامعى الاصوات أن نسبة حضور الجمعية ٥١,١٥٧٨ من إجمالى أسهم رأس المال البالغة ٢٠٠ مليون سهم على النحو التالى :-

- ممثلى الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى : ١٠٢,٣١٤,٢٢٩ سهم بنسبة ٥١,١٥٧١ %
- ممثلى القطاع الخاص (أشخاص اعتبارية وأفراد) : ١,٥٨٠ سهم بنسبة ٠,٠٠٧ %

مجموع أسهم الحضور : ١٠٢,٣١٥,٨٠٩ سهم بنسبة ٥١,١٥٧٨ %
من إجمالى ٢٠٠ مليون سهم

• أوضح السيد اللواء بحرى / خالد عبد العزيز سليمان سيد أحمد - رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة غير التنفيذى للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ أن نسبة حضور الجمعية قد بلغت ٥١,١٥٧٨ % وبالتالى قد اكتمل النصاب القانونى لإنعقاد الجمعية العامة للشركة

• ثم عرض سيادته الموضوعات الواردة بجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ المتعددة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٧ على النحو التالى :-

١. الرؤية المستقبلية للشركة
٢. النظر فى حل الشركة أو استمرارها إعمالا لنص المادة (٦٩) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، المادة (٥/٤٧) من النظام الأساسى للشركة

• عقب ذلك عرض السيد اللواء بحرى / خالد عبد العزيز سليمان سيد أحمد - رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الادارة غير التنفيذى الموضوعات المدرجة بجدول اعمال الجمعية العامة غير العادية وذلك على النحو التالى :-

أولا :- الرؤية المستقبلية للشركة :-

من خلال دراسة الموقف العام للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ تبين أن الشركة تمر بظروف صعبة نتيجة عدة عوامل وحيث أنه قد سبق للشركة عرض تحقيق خسائرها على الجمعيات العامة غير العادية السابقة وذلك على النحو الآتى :-

تاريخ الجمعية العامة غير العادية	قيمة مبلغ الخسائر	العام المالى
٢٠٢٠/١٢/١٢	٢٩,١٠٨,٩٧٨ مليون جنيه	٢٠٢٠/٢٠١٩
٢٠٢٢/١/١	٢٨,١٨٧,٣٨٩ مليون جنيه	٢٠٢١/٢٠٢٠
٢٠٢٢/١١/١٧	٢١,٨٢٠,٠٥٧ مليون جنيه	٢٠٢٢/٢٠٢١

وقد صدرت قرارات الجمعية العمومية غير العادية فى حينه باستمرار نشاط الشركة وفقا للرؤية المستقبلية التى يتقدم بها مجلس ادارة الشركة الى الجمعية .. ولعل آخر هذه الرؤى التى تم عرضها على الجمعية غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١/١

رئيس الجمعية العامة غير العادية



ونتج عن تنفيذها في خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إنخفاض حجم الخسائر بنحو (٦٠,٩١,٣١٤,٠٦٠ جنيها) ونسبة إنخفاض قدرها ٢٢,٤٪ تقريبا نتيجة لبعض الانجازات التي نتشرف بعرضها على النحو الآتي :-
أولا: بعض الانجازات التي تمت بالشركة :-

- إرتفاع إجمالي الإيرادات بزيادة قدرها (٢,٥٨٣,٠٣٨,١٢٠ جنيها) عن العام المالي السابق ، وإنخفاض إجمالي المصروفات بمقدار (٣,٧٣١,٠٢٣,٣٠٠ جنيها) عن العام المالي السابق مما أدى إلى إنخفاض الخسائر بنسبة ٢٢,٤٪
- خفض الفجوة التمويلية التي تتحصل عليها الشركة من الشركة القابضة للنقل البحري والبري بنحو ١٢٪ تقريبا .
- البدء في معالجة التشوه الإداري وإعادة الهيكلة الادارية للشركة بعد الفراغ الذي نتج عن الاستغناء عن العاملين المؤقتين الذين كانوا يمثلون أكثر من ٢٥٪ من قوة عمالة الشركة
- زيادة الأعمال التكاملية مع شركتي الإسكندرية لتداول الحاويات والسويس للشحن والتفريغ .

- إبرام وتنفيذ عقدي اشراف تفريغ اقماح وغللال (غير مفعلين منذ ابريل ٢٠٢٢ بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية) .
- إبرام وتنفيذ وتجديد عقد اشراف شحن صيب سائل .
- رفع كفاءة بعض المعدات العاملة بعد توقف صيانتها لما يقرب من عامين .
- تقويم الشركة في الفترة الأخيرة بسداد التأمينات الاجتماعية أولا بأول - بعد أن توقف الشركة عن السداد لفترة - حتى لا تتعرض الشركة لأي مخالفة .
- يتم سداد ضريبة كسب العمل شهريا لمصلحة الضرائب - بعد أن توقف الشركة عن السداد لفترة .

- سداد جزء كبير من مستحقات المحالين علي المعاش - بعد التوقف عن السداد لفترة .
- ترشيد شراء المستلزمات والادوات الكتابية الا في حالة الضرورة القصوى .
- تم البدء في جدولة سداد بعض المديونيات المستحقة على الشركة منذ سنوات بما يتلائم مع السيولة المتوفرة مثل بعض القيم الاجارية المتأخرة ، وجزء ضئيل من مستحقات هيئة الميناء، وجزء من متجمد مستحقات العاملين الذين انتهت خدمتهم .

➤ واستكمالا لتحقيق هذه الرؤية .. معروض على حضراتكم الرؤية المستقبلية لتنمية أنشطة الشركة خلال الفترة القادمة على النحو التالي :-

مما لاشك فيه أن استمرار عمل الشركة في هذا التوقيت هو مطلب إستراتيجي وأمنى من الأهمية بمكان وضرورة ملحة في ظل قيام الدولة بإنشاء المحطة متعددة الأغراض على الأرصفة البحرية (٥٥ - ٦٤) داخل ميناء الإسكندرية بطول حوالي ٢٤٥٠ مترا والتي من المتوقع ان يكون الحجم الذي يتولاه الباطن العام فيها ما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي حجم التداول وهذا يستلزم

الجمعية العامة غير العادية



من الناحية الأمنية والاستراتيجية وجود شركة تساهم فيها الحكومة بجانب شركات القطاع الخاص العاملة في ذات مجال الشحن والتفريغ وفي هذا السياق لا يوجد سوى الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الشركة الا انها مازالت تمثل حجر الزاوية لكافة شركات الشحن والتفريغ على مستوى موانئ الجمهورية ولا زالت تسعيرتها الاستشارية السنوية المعمول بها تكبح جماح باقى الشركات من القفز بأسعار الشحن والتفريغ والتي ينتهى تأثيرها الى المواطن المصرى فى آخر المطاف .

لذا .. يستوجب الأمر طرح رؤية بالمقترحات والحلول التى تمكن الشركة من الاستمرارية ، وهذا الأمر يستلزم بداية إستكمال الدعم المتواصل من وزارة النقل والشركة القابضة للنقل البحرى والبرى وقد تم دراسة الموقف العام للشركة لاستعادة النشاط الأساسى لها فى مجال الشحن والتفريغ وذلك من خلال الآتى :-

1. دراسة نوعية وحجم البضائع العامة التى ترد لميناء الاسكندرية ونصيب الشركة من البضائع المتداولة .
2. دراسة نوعية المعدات والأوناش والمركبات وحالتها الفنية ومدى ملائمتها للعمل وكذا سنة الصنع .
3. دراسة الاستفادة من إستغلال المخازن والمساحات التى تستحوذ عليها الشركة داخل وخارج الميناء .
4. دراسة حجم العمالة بالشركة (القوى البشرية) ومدى خبراتهم وكفاءتهم الفنية ومدى قدرة حجم الانتاجية للدخول فى مشروعات استثمارية .

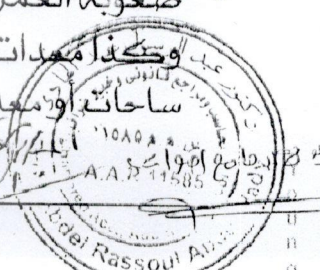
أولا :- نوعية وحجم البضائع العامة التى ترد لميناء الاسكندرية ونصيب الشركة

تتخصر نوعية البضاعة العامة التى يمكن للشركة العمل فيها إلى تفريغ البضائع الصب وكذا شحن أجولة البطاطس والبصل ولا يمكن للشركة العمل فى مجال تفريغ الخردة / الحبوب (الصب الجاف) / الأخشاب لعدم وجود المعدات والخبرات اللازمة وكذا عدم جدوى معظم المعدات والأوناش المتوفرة حاليا لقدمها وسوء حالتها الفنية والتي لا تتعدى 50% من كفاءتها الجديدة .

■ عدم وجود كوادر تسويقية قادرة على جذب عملاء جدد وصعوبة المنافسة مع الشركات المنافسة نظرا لعدم تواجد عناصر لها خبرة فى التعامل مع العملاء وعدم القدرة على جذب عملاء وهذا يستلزم اسناد نشاط التسويق الى مكاتب خارجية وافراد نظير عمولة جلب على الأعمال الواردة من خلال هؤلاء المسوقون .

■ صعوبة العمل بميناء الدخيلة نظرا لحصول جميع الشركات المنافسة على مخازن وساحات وكذا معدات مناولة وتخزين الحبوب (البضائع الصب) والشركة لا تمتلك مخازن أو ساحات أو معدات بميناء الدخيلة لأنها يفقدها بضائع تمثل 90% من حجم الوارد من الحبوب ،

المركز الرئيسى : شارع احمد حلمى ، الاسكندرية ، تليفون : ٤٨٧٨٥٥٠ - ٤٨٧٨٥٥٨ - ٤٨٧٨٥٥٩ فاكس : ٤٨٧٨٥٩٦ - ٤٨٧٨٥٩٧
Website: www.arload.com.eg E-Mail: arco@arload.com.eg





وكذا ٢٠% من البضائع الصب الغير نظيف والبضائع العامة لميناء الاسكندرية والدخيلة وذلك يمثل ٤٠% من حجم البضائع المتداولة فى ميناء الاسكندرية والدخيلة .
ثانيا :- من دراسة نوعية المعدات والأوناش والمركبات وحالتها الفنية ومدى ملائمتها للعمل وكذا سنة الصنع خلصنا الى الآتى :-

١. اغلب المعدات والأوناش لا تصلح فنيا للعمل نظرا لتقدمها واحتياجها الدائم الى الاصلاح وصعوبة تواجدها قطع الغيار بالسوق المحلى أو الخارجى .
٢. صعوبة تحديد معدات أو أوناش جديدة يتم شراؤها نظرا لعدم وجود خطة تسويقية لإستخدام هذه المعدات والأوناش فى العمل داخل الميناء .
٣. عدم تواجدها كوادرفنية بالشركة مؤهلة للتعامل مع المعدات والأوناش الحديثة مع كبر سن العاملين بالشركة والتي يبلغ أعمارهم أكبر من خمسة وخمسون عاما لعدد مائة موظف بالشركة .

ثالثا :- دراسة الاستفادة من إستغلال المخازن والساحات التي تستحوذ عليها الشركة داخل وخارج الميناء

- تستحوذ الشركة على كثير من المقرات الادارية بالإيجار خارج الدائرة الجمركية وغير مستغلة والتي تكلف الشركة الكثير من المبالغ الايجارية رغم عدم حاجة الشركة لها وتم حصر جميع المقرات التي لا تحتاج اليها الشركة خارج الميناء للاستغناء عنها فورا وتم البدء فى تنفيذ ذلك بالفعل .
- تمتلك الشركة الكثير من قطع الغيار التي تم تكهين وبيع معداتها فى السابق والتي تبلى قيمتها الدفترية ما يقرب من ٦ مليون جنيه ونظرا لتقدم وعدم تواجدها هذه المعدات فى السوق والتي تعدى عمرها بالمخازن لمدة اربعون عاما وحاليا لا تتعدى قيمتها السوقية ٢٥% من قيمتها الدفترية حيث تم فى السابق عرضها للبيع فى مزادات سابقة ولم يتقدم أحد لشراؤها نظرا لقيمتها التقديرية المرتفعة وجارى حاليا اتخاذ الإجراءات الادارية والقانونية للتصرف فيها .
- يتم حصر الخردة والرواكذ والمكهن فى باقى مخازن الشركة تمهيدا لإتخاذ إجراءات التصرف فيها تمهيدا لإستغلال المخازن وتوفير اماكن يمكن إستغلالها فى المستقبل للإستفادة منها بالتأجير .

رابعا :- دراسة حجم العمالة بالشركة (القوى البشرية) ومدى خبراتهم وكفاءتهم الفنية وقدرتهم الانتاجية للدخول فى مشروعات استثمارية

تتكون القوى البشرية بالشركة من ٢٤٣ موظف وعامل مثبتين منهم ٤٧ موظف من ذوى الاحتياجات الخاصة مما يصعب معه تكليفهم بأعمال تفوق قدراتهم كما أن منهم الكثير الذى يحصل على فهارس قانونية تعطى لها استثناءات فى الحضور والانصراف والأجازات وجميعهم يحصلون على أجور ومرتبات عالية نظرا لتشبيتهم منذ فترة طويلة بالشركة .

مدير الجمعية العامة غير العادية



٠٠ واستكمالا لتحقيق هذه الرؤية .. معروض على حضراتكم الرؤية المستقبلية لتنمية أنشطة الشركة خلال الفترة القادمة على النحو التالي :-

• يتزايد تداول الحاويات الخطر في ميناء الاسكندرية والذي يقارب ٢٠٠٠ حاوية بصفة يومية نظرا لزيادة النمو الصناعي وكذا المنتجات البتروكيماوية والأسمدة المصدرة ومبيدات الحشرات والآفات الزراعية ، الالبان الصناعية ، البلاستيك مما زاد في انتاج ونقل المواد الخطرة وحاليا لاتتواجد ساحة مخصصة للحاويات الخطر بميناء الاسكندرية .
ونظرا لخطورة هذه المواد فقد اهتمت المنظمات والهيئات العالمية وغالبية دول العالم بوضع قواعد منظمة لنقلها وشحنها وتخزينها وقامت بإصدار تشريعات وتوصيات وسن قوانين مما أدى الى وجود تعقيدات وصعوبات في تداول هذه البضائع الى ان تم تقسيم وتصنيف البضائع الخطرة الى تسع اقسام IMDG CODE

ونقترح الاشتراك في كونسيرم مع شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع لإدارة وتشغيل ساحة حاويات خطر لميناء الاسكندرية وكذا الحماية المدنية لتحقيق عائد سنوي على الموافقات اللازمة من هيئة ميناء الاسكندرية وكذا الحماية المدنية لتحقيق عائد سنوي لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه سنويا على ساحة من ساحات التجارية للأخشاب والتي تعرضها هيئة الميناء للإيجار ومتوفر ساحتين في حدود ٢٣ ألف متر مربع تقريبا للساحة الواحدة .. حيث تم عمل دراسة وقد اشتملت الدراسة على الآتي :-

١- أسعار تداول (شحن / تفريغ) الحاويات الخطر سواء بالشركة الوطنية أو الشركة الصينية (الأجنبية)

- سعر الحاوية الخطر تفريغ ٨٥ دولار × ٢ = ١٧٠ دولار = ٤٠٠٠ جنيه مصري تقريبا (للشركة الوطنية)

- سعر الحاوية الخطر تفريغ ٧٩٠٤ جنيه مصري (للشركة الأجنبية)

٢- ايجار الساحة التي يتم سداه لهيئة الميناء يتكون من الآتي :-

١- ٧٠ جنيه للمتر / شهر

٢- ٩٠٠ جنيه نظافة يومي

٣- متحصلات قرار ٨٠٠ عن كل حاوية

وذلك الأيراد أكبر من مما تحققه الساحة من ارباحها لصالح الشركة الوطنية

• بدراسة موقف الحاويات الخطر المتواجدة بميناء الاسكندرية

- وجد الآتي :- حوالى ١٩٤٠ حاوية في شهر سبتمبر

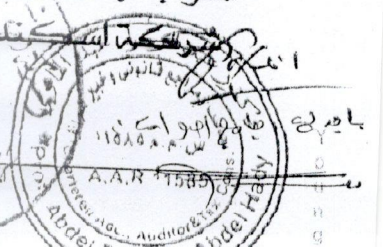
٢١٤٠ حاوية في شهر اكتوبر

المتواجد بساحة الحاويات الخطر بالشركة الوطنية الان ٢٨٨ حاوية ٢٠ قدم و ١٢٣ حاوية ٤٠ قدم

الشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع

من الساحة

مدير الجمعية العامة غير العادية





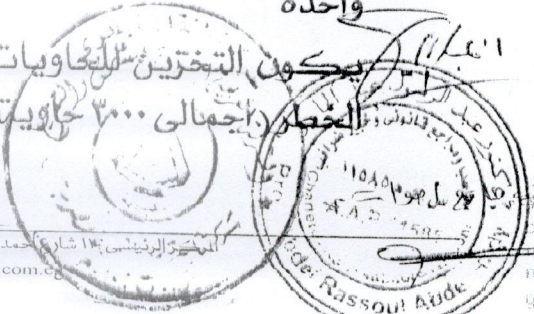
- تشكل هذه الحاويات الخطر عبئا على الشركة الوطنية نظرا لتواجدها داخل ساحة الحاويات وبالقرب من شريط القطار مما يتسبب فى عمل محاضر من قبل الحماية المدنية نظير عدم تحقيق اشتراطات الحماية المدنية لساحات الحاويات الخطر .
- يمكن زيادة الايراد فى تداول الحاويات الخطر لشركة اسكندرية لتداول الحاويات والبضائع فى حالة تحصيل مبلغ ٦٠٠٠ ج عن تفريغ الحاوية الخطر وذلك بأقل حوالى ١٧٠٠ ج مما تحصله (الشركة الاجنبية)
- من المنتظر ان تتزايد عدد الحاويات الخطر نظير التطوير فى الصناعة وخاصة البتروكيماويات وكذا انضمام محطة تحيا مصر بسياء الاسكندرية وبدء عملها فى عام ٢٠٢٣ .
- الحاويات الخطر تمثل عبئا على الشركات الخازنة وكذا هيئة الميناء لصعوبة تحقيق اشتراطات الحماية المدنية لعدم وجود ساحة مخصصة لها .
- تمتلك الشركة الوطنية المعدات اللازمة للتداول والتخزين والافراد المدربين على ذلك ولكن لا يوجد لديها عدد افراد للورادي و التامين طوال اليوم مما يستدعى التعاقد مع عدد من الفنيين وتأهيلهم سواء فى معهد تدريب الموانى التابع للاكاديمية وكذا الحماية المدنية ويكون مرتبهم الشهري من الايراد الشهري للساحة وبذلك لا يكون عبئا على الشركة فى حدود (٣٠ إلى ٤٠ عامل)
- يمكن الاستفادة من عربة الاطفاء المتواجدة بشركة اسكندرية لتداول الحاويات والبضائع وانشاء نقطة حماية مدنية بالساحة الجديدة .
- يكون قيمة التخزين اليومي ٢٥٠ ج للحاوية العشرين قدم (حاوية مكافئة) و ٣٥٠ ج للحاوية ٤٠ قدم

الخلاصة

- بدراسة عدد الحاويات المكافئة التى يمكن نقلها وتداولها وتخزينها بالساحة والايراد المتوقع .
- المساحة الكلية ٣٣,٠٠٠ ألف متر باحتساب ٣٠% منها ممرات وطرق المساحة التى يمكن استغلالها فى تخزين الحاويات الخطر ٢٣,١٠٠ م^٢
(٣٣,٠٠٠ × ٧٠% = ٢٣,١٠٠ م^٢)
- طرق وممرات داخلية بالساحة = ٣٣,٠٠٠ م × ٣٠% = ٩,٩٠٠ م^٢
- ٢٣,١٠٠ م^٢ ÷ ١٥ م = ١٥٠٠ حاوية مكافئة يمكن تخزينها بحيث يكون عدد الرصبات رصبة واحدة

يمكن التخزين للحاويات الخطر عدد ٢ رصبة فقط طبقا لكود التخزين للحاويات الخطر (اجمالي ٣٠٠ حاوية مكافئة) وذلك هو الحد الاقصى للتخزين .

الجمعية العامة غير العادية





- متوسط التخزين حوالى ٧٠٪ من الطاقة القصوى $3000 \times 70\% = 2100$ حاوية / يوم
- الأيراد اليومي من التخزين ٢١٠٠ حاوية $\times 250$ جنيه للحاوية = ٥٢٥٠٠٠ جنيه / يوم (متوسط ايراد يومي)
- الأيراد السنوي من التخزين 525000×30 يوم $\times 12$ شهر = ١٨٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (١٨٩ مليون جنيه) وذلك فى حالة الحساب على عدد ٢١٠٠ حاوية
- الأيراد السنوي من التخزين لعدد ١٢٠٠ حاوية مكافئة
- $1200 \times 250 \times 30 \times 12 = 10800000$ مليون جنيه (مائة وثمانية مليون جنيه مصرى)
- الأيراد السنوي من التخزين لعدد ١٥٠٠ حاوية مكافئة $1500 \times 250 \times 30 \times 12 = 135000000$ مليون جنيه (مائة وخمسة وثلاثون مليون جنيه مصرى)
- الأيراد السنوي من التخزين لعدد ١٨٠٠ حاوية مكافئة $1800 \times 250 \times 30 \times 12 = 162000000$ مليون جنيه (مائة واثنان وستون مليون جنيه مصرى)
- وفى حالة أخذ متوسط ١٥٠٠ حاوية مكافئة فى اليوم يكون اجمالى الأيراد ١٣٥ مليون جنيه / سنة



المصاريف التى تسدد لصالح هيئة الميناء
- الأيجار السنوي للساحة + قرار ٨٠٠ اجمالى المطلوب حوالى ٤٠ مليون جنيه / سنة
(أربعون مليون جنيه مصرى لاغير)

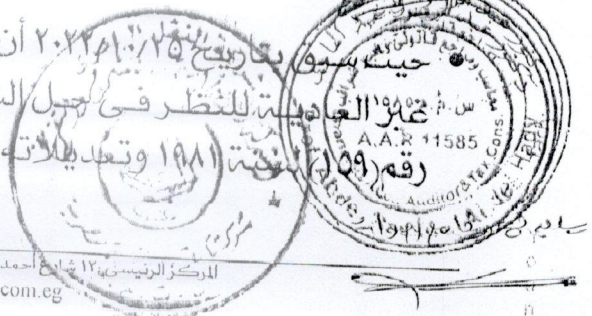
المصاريف للساحة بخلاف الأيجار لهيئة الميناء كالاتى:

١. ٢٥٠ ألف جنيه / شهر لعدد ٤٠-٣٠ عامل $12 \times 3,000,000 = 3,000,000$ جنيه (مرتبات شهرية)
٢. مياه وكهرباء / صيانة معدات = ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
اجمالى المصاريف ١٥ مليون جنيه مصرى / سنة
- صافى الأيراد للساحة ١٣٥ مليون جنيه - ٥٥ مليون جنيه مصاريف سنوية للساحة
صافى الأيراد ٨٠ مليون جنيه
- تقسم بنسبة ٥٠٪ لكلا من الشركة العربية للشحن والتفريغ وشركة اسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
- ليكون أرباح كل شركة ٤٠ مليون جنيه مصرى

ثانياً: فى شأن النظر فى استمرار الشركة إعمالاً لنص المادة (٦٩) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، والمادة (٥/٤٧) من النظام الأساسى للشركة ووفقاً للرؤية المستقبلية المعروضة

فى هذا الشأن

انتهى
حيث سبق بعرض ٢٠٢٢/٢٥/٢٥
مجلس الإدارة
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، والمادة (٥/٤٧) من النظام الأساسى للشركة، حيث قرر
مجلس الإدارة العامة غير العادية





مجلس الإدارة (الموافقة بالاجماع على دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها إعمالا لنص المادة (٦٩) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ، والمادة (٥/٤٧) من النظام الاساسى للشركة وفقا للرؤية المستقبلية المعروضة فى هذا الشأن)

بناء على ما تقدم ، نعرض على حضراتكم المذكرة على النحو الآتى :-

• لما كانت المادة (٦٩) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته تنص على انه "إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة ان يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها"

• كما نصت المادة (٢٢٧) بالفقرة الأخيرة من اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٨١/١٥٩ على الآتى (تجتمع الجمعية العامة غير العادية - بناء على دعوة مجلس الإدارة - للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها ، إذا بلغت خسائر الشركة غى سنة مالية واحدة أو أكثر نصف رأس المال المصدر)

• وحيث تقضى المادة (٥/٤٧) من النظام الاساسى الحالى للشركة " إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة ان يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها"

• وحيث أسفرت مؤشرات ونتائج أعمال الميراثية عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن ظهور عجز بالنشاط بلغ (٢٨,١٨٧,٢٨٩,١٢ جنييه) وذلك نتيجة زيادة إجمالى المصروفات خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بمقدار ٩٣٤,٩٧٨ جنييه وبنسبة زيادة قدرها ٢,٢% عن مثيله من العام السابق . وترجع اسباب الزيادة فى المصروفات الى زيادة بند تكلفة المبيعات حيث بلغت ٢٥,٥٨٥,٢٦٨ جنيها مقابل ٢٢,٦٤٨,٩٩٩ جنيها عن الفترة المثيلة من العام السابق، وكذا إرتفاع بند أعباء وخسائر حيث بلغ ٨٠٧,١٧٩ جنيها مقابل ٨٤,١٣٤ جنيها عن الفترة المثيلة من العام السابق، على الرغم من زيادة إجمالى الإيرادات المحققة خلال العام المالى الحالى عن مثيلتها من العام السابق بمقدار زيادة قدرها السابق ١,٨٥٦,٥٦٨ جنيها وبنسبة زيادة تقدر بنحو ١٦,١% .

• يضاف إلى ما تقدم ما تتحمله الشركة من أعباء حتمية خارجة عن إرادتها كالأجور وغيرها من المصروفات التى أثرت سلبا على إيرادات الشركة .

• وحيث حقق النشاط الجارى خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ عجز (٢١,٨٢٠,٠٥٧,١٤ جنيها) بدون إضافة المساهمة التكافلية ليصبح إجمالى العجز النهائى (٢١,٨٥٩,٩٢٢,٢٢ جنييه) بالإضافة الى الخسائر المرحلة عن الأعوام السابقة وتبلغ (٤٠٣,٠٠٢,٩٢٢,٢٢ جنييه) ليصبح إجمالى الخسائر فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ وقدره (٤٢٤,٨٦٢,٨٤٤ جنييه) .

• ولما كان رأس مال الشركة المصدر والمدفوع يبلغ ٢٠٠ مليون جنيها - فإنه يتعين إعمالا

بدعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها

مجلس الجمعية العامة غير العادية



• وحيث انه قد صدرت قرارات الجمعية العامة غير العادية للشركة من قبل باستمرار نشاط الشركة ٠٠ ونظرا لانخفاض خسائر الشركة هذا العام بمقدار (٦٠,٩١,٢١٤,٠٦٠ جنيها) وبنسبة إنخفاض قدرها ٢٢,٤ ٪ جنيها ، وطبقا الرؤية المستقبلية المقدمة بجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية من جماع ما تقدم ٠٠ واعمالا للمادة (٦٩) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ، والمادة (٥/٤٧) من النظام الاساسى للشركة معروض على حضراتكم هذه المذكرة للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها •

إزاء ما تقدم ٠٠ نتشرف ان نعرض الأمر على حضراتكم للتفضل باتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن •

• عقب ذلك أعطيت الكلمة للسيد الاستاذ المحاسب/ اشرف عادل الغندور - وكيل الوزارة - نائب أول مدير الادارة بالجهاز المركزى للمحاسبات حيث أوضح سيادته انه فى ضوء الرؤية المستقبلية المعروضة على الجمعية لاستعادة نشاط الشركة من خلال اربع محاور وهى دراسة نوعية وحجم البضائع العامة التى ترد لميناء الاسكندرية ، ودراسة نوعية المعدات وحالتها الفنية ومدى ملائمتها للعمل ودراسة الاستفادة من إستغلال المخازن والمساحات التى تستحوذ عليها الشركة داخل وخارج الميناء ، ودراسة حجم العمالة بالشركة وقدرتها على الإنتاجية للدخول فى مشروعات استثمارية ٠٠ ولكن لم تتطرق الدراسة كيفية التغلب على هذه العوائق، على سبيل المثال دراسة نوعية البضائع وانحسارها فى نوعية معينة داخل ميناء الاسكندرية يمثل عائق بالنسبة للشركة وعدم توافر هذه النوعية من البضائع الخطر فى ظل وجود عملاء آخرين مشتركين فى هذا النشاط سيمثل مشكلة للشركة يعنى انا لم اجد حل أو نشاط جديد فى هذا النطاق ، الجزء الثانى الخاص بالمعدات حيث تم ذكرها فى التقرير الاول على انها مهلكة بالكامل اجمالى اصول الشركة ٢١ مليون كلها آلات ومعدات مهلكة دفاتريا وجزء كبير منها معطل الاصول دى الدراسة لم تتطرق اليها هل فى جزء من المعدات سيتم اصلاحه خاصة ان معظم هذه المعدات قديمة مما قد يعوق اصلاحها بسبب عدم توافر قطع الغيار الخاصة بها ، والعام السابق كانت هناك عدد (٨) أوناش من شركة اسكندرية لتداول الحاويات دعمت الشركة بها بقرض ثم تم سحبها بعد ما تم توريدهم من الخارج وصرف عليهم فى التراخيص وتم الغاء الموضوع وكان الشركة كانت تعمل التراخيص لشركة تداول الحاويات ٠٠ ماهو البديل هل سيتم ادخال معدات جديدة ، والشركة حاليا تؤجر اوناش شوكة من مقاولين من شركات شحن وتفريغ آخرين يعنى هى تقوم بتأجير وإعادة تأجيرها فى نظير تحصل الشركة على جزء من الربحية وجزء من ايراد النشاط يقابلها تكلفة ايجار معدات الجزء الأهم الخاص بهيئة ميناء الاسكندرية العام السابق ٢٠٢٢/٢٠٢١ تم سحب جزء من المساحات والمخازن المخصصة للشركة داخل الميناء، بالاضافة الى إيقاف التراخيص اذن الشركة لم يعد لها وجود فعلي أرض الواقع فعليا للعمل داخل هيئة الميناء وهناك عائق

الجمعية العامة غير العادية



بسبب تسوية ذلك بسبب وجود مديونية تزداد كل فترة يمثل تهديد لعمل الشركة من ٣ الى ٤ مليون جنيه قيمة ايجارية للمساحات التي تبقت فكيف سيتم تدبير هذه القيمة الايجارية لهيئة الميناء أو عمل جدولة لسداد تلك المديونية حتى يتم اعطاء التراخيص اللازمة لعمل الشركة . بمعنى انه لو لم يتم تسوية هذا الموضوع سيتوقف نشاط الشركة داخل هيئة الميناء ، المحور الرابع وهى حجم العمالة ومن الدراسة الموجودة بالرؤية المستقبلية يتضح أن جزء كبير من العمالة فوق سن الخمسون عاما حوالى ١٥٠ عامل من اجمالى حوالى ٢٥٠ عامل يمثلون ٧٥٪ من العاملين ، وفى ظل فتح نشاط جديد للشركة كشحن وتفريغ البضائع الخطر وخلافة .. اين العمالة ؟، الشركة حاليا تقوم بتأجير بعض العمالة عن طريق مقاولين من الباطن كبديل هل هذا سنستمر فيه أم سيكون هناك حل آخر حيث أن تداول البضائع الخطر تتطلب عمالة محترفة فلا بد من ايجاد حلول جذرية لكي تتمكن الشركة من الاستمرارية ويكون هناك اسس للعمل بها ومايقاش فى استمرارية وخلص وكل سنة نعيد نفس الكلام تانى.

عقب ذلك أعطيت الكلمة للسيد المحاسب / محمد عبد القادر محمد - وكيل الوزارة -

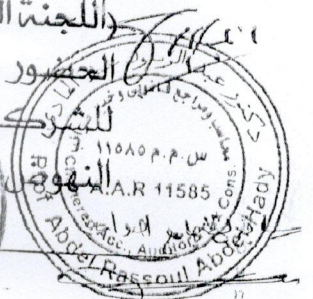
رئيس قطاع النقل الخارجى لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الاداء بقطاعات الخدمات العامة بالجهاز المركزى للمحاسبات ، حيث اوضح سيادته انه لا بد من وجود حلول جذرية مع هيئة الميناء لو تم الموافقة على مشروع الحاويات الخطر كيف ستتحصل الشركة على التراخيص من هيئة الميناء فى ظل وجود مديونية متراكمة عليها منذ سنوات فلا بد من اعادة النظر فى الرؤية المستقبلية وفى نفس الوقت لانهمل النشاط الرئيسى للشركة وخصوصا فى ظل تحول الشركة للقانون ١٥٩ / ١٩٨١

عقب السيد اللواء أ.ح/ عبد المطلب المتولى خضر- العضو المنتدب للشركة القابضة للنقل البحرى (من ممثلى الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى) حيث اوضح سيادته بأن الارقام غير مبشرة واننى حضرت جمعيات من قبل وكلها تنذر بعدم استمرارية الشركة والشركة القابضة بصفتها مالكة لعدد (٥١٪) من اسهم الشركة من حقها حل الشركة ولكن مراعاة للبعد الاجتماعى للعاملين واسرهم تم الاتصال بالسيد الفريق / وزير النقل لمنح الشركة فرصة أخيرة للاستمرارية لمدة عام ومطلوب وضع خطة زمنية واضحة لتطوير أداء الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ على أن تتضمن (اجراء - مدة زمنية محددة المسئول عن التنفيذ) وسيكون هناك مقابلة من اعضاء مجلس الادارة مع معالى السيد الفريق وزير النقل فى خلال شهر من تاريخه لعرض تلك الرؤية .

عقب ذلك أعطيت الكلمة للسيد / أحمد محمد أحمد ابراهيم - أحد مساهمى الشركة واللجنة النقابية للعاملين بالشركة العربية للشحن والتفريغ) حيث استهل حديثه بالسادة

الحضور وموجه الشكر والتقدير للشركة القابضة للنقل البحرى لدعمها المستمر للشركة وهو كذا بأن العاملين بالشركة على أتم استعداد لبذل المزيد من الجهد من أجل النهوض بالشركة فى أى شأن يسند إليها .

مدير العامة غير العادية





• عقب ذلك أعطيت الكلمة للسيد / عبد اللطيف محمدى أحمد قابل - عضو مجلس الإدارة - حيث طالب سيادته بإسقاط الديون المتراكمة على الشركة لدى هيئة الميناء ومنح الشركة التراخيص اللازمة لمزاولة أعمالها داخل هيئة الميناء .

• عقب ذلك عرض السيد اللواء بحرى / خالد عبد العزيز سليمان سيد أحمد - رئيس الجمعية العامة للشركة ورئيس مجلس إدارة غير التنفيذى للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة غير العادية للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/١١/١٧ على النحو التالى :-
- الموافقة على استمرار الشركة أعمالاً لنص المادة (٦٩) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ، والمادة (٥/٤٧) من النظام الأساسى للشركة مع إعادة النظر فى الرؤية المستقبلية المقدمة المعروضة على الجمعية العامة وموافاة الشركة القابضة بها خلال اسبوع من تاريخه .

وفى ختام الاجتماع تقدم السيد اللواء بحرى / خالد عبد العزيز سليمان سيد أحمد - رئيس الجمعية العامة للشركة ورئيس مجلس إدارة غير التنفيذى للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ - للسادة اعضاء الجمعية العامة والسادة الحضور بخالص الشكر والتقدير على المشاركة الايجابية والمناقشات البناءة التى دارت فى هذا الاجتماع .
وقد إنتهى الاجتماع فى تمام الساعة الخامسة مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/١١/١٧

(جامعى الاصوات)

على فهمى أحمد

ماجدة محمد عبد الرحمن (صاحب حق)

رئيس الجمعية العامة
ورئيس مجلس الإدارة غير التنفيذى
الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ

لواء بحرى / خالد عبد العزيز سليمان سيد أحمد

أمير سر الجمعية




إبراهيم



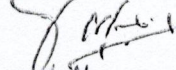


وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة


(أشرف عادل الغندور)

محاسب،

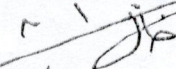
مراقب الحسابات (الخارجي)


(عبد الرسول عبد الهادي عبد الرسول)

الأستاذ الدكتور



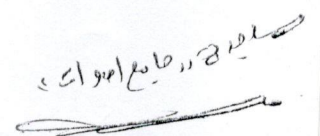
أقر أنا / خالد عبد العزيز سليمان سيد أحمد رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ بصحة ما جاء في هذا المحضر من بيانات ووقائع واجراءات انعقاد وذلك في مواجهة المساهمين والغير والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. وهذا إقرار مني بذلك،،،

رئيس الجمعية العامة
ورئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي
الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ

(خالد عبد العزيز سليمان سيد احمد)



تحريرا في ٢٢/١١/٢٢





Handwritten notes and signatures at the top left of the page.



قطاع الشؤون القانونية

Legal Affairs Sector

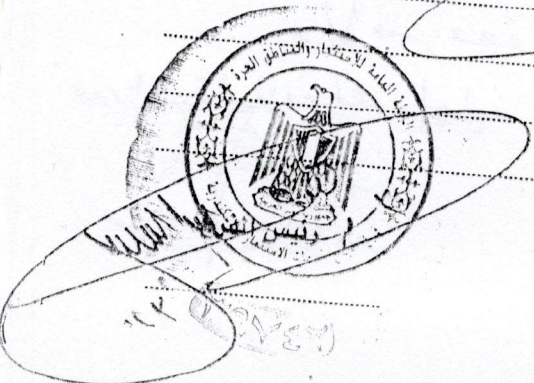
الإدارة العامة لخدمة لشؤون التأسيس والشركات

Handwritten signature or stamp across the top right section.

Official stamp containing details of a meeting. It includes the date 17/11/2017, the number of attendees (20), and the name of the meeting: 'اجتماع (جيمه كيم كيم) شركة'. It also mentions the agenda items and the location of the meeting.

دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة الممنوحة للهيئة
بموجب قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159
سنة 1981، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التسطير إلى محتوى المحضر
أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسؤولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير
عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات.

Handwritten notes and signatures below the main stamp.



Handwritten signature of the Director of Administration.

Handwritten signature and stamp of the Legal Affairs Sector.

FISS/B-01-09